

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد :

تطورت مهنة المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات وأصبحت القوائم التي تصدرها الشركة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرار سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أي الإدارة أو المتتبعين لاقتصاديات الوحدة من الخارج كالدائنين والمساهمين والهيئات الحكومية.... وبالتالي كان لا بد من ضوابط أو قواعد تحكم هذه القوائم لكي تقي بأغراض متتبعيها ولكن إصدار قوائم مالية ترضي جميع الأطراف كان صعباً جداً لا سيما أن هذه الأطراف متعارضة في المصالح.

أستقر الرأي إزاء هذه المشكلة على إصدار قوائم ذات غرض عام تحقق المنفعة لجميع الأطراف ولكن ماذا يجب أن تحوي هذه القوائم من معلومات؟
إن موضوع الإفصاح موضوع واسع ويحتوي على ذلك الجزء من نظرية المحاسبة الذي يتعلق بتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالمشروع إلى جميع الأطراف المعنية.
ومن المعروف أن نظرية المحاسبة تحتوي على جزأين رئيسيين هما: القياس والإفصاح، وبالتالي فإن موضوع الإفصاح من الاتساع بقدر اتساع نظرية المحاسبة وتشعب مجالاتها.

أهمية البحث:

إن ظهور الشركات المساهمة قد ولد الحاجة إلى صدور قوائم مالية عادلة ولا تكون هذه القوائم عادلة إلا إذا توافرت فيها شروط الإفصاح الملائم والعادل والشامل.
فقد برزت أهمية موضوع الإفصاح نتيجة ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة والناجمة عن ظهور الشركات المساهمة واتساع مجال أعمالها والحاجة المستمرة للمعلومات من قبل المستثمرين في المشروع.

كما زادت أهمية موضوع الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة في عام 1929م. وما حدث في أزمة الكساد الكبير هو قيام كثير من الشركات المساهمة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بغية جذب رؤوس أموال المستثمرين مما أدى إلى امتصاص مدخرات المستثمرين وتوجيهها إلى المشاريع غير الناجحة.

من هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات السعودية ودورها في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة.

أهداف البحث:

من خلال إستعراض معيار العرض والإفصاح العام السعودي نجد أنه قام على ركيزة قوية من الأهداف والمفاهيم المحاسبية التي تهدف إلى تنظيم مهنة المحاسبة ومن ثم مخرجاتها بشكل يستفيد منه المستخدمون المختلفين للتقارير المالية، وكما هو معلوم فإن الإفصاح يمثل مخرجات النظام المحاسبي.

فالبحث يهدف إلى إبراز المشكلات التي تنشأ عندما يكون الإفصاح غير ملائم لا سيما أن الإفصاح غير الملائم يمكن أن يجعل القوائم المالية مضللة وغير ذات فائدة. كما يهدف البحث إلى التركيز على دور الإفصاح في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية والمساهمين مما يقلل من تكلفة الحصول على رأس المال بالنسبة للوحدة.

مشكلة البحث:

نسبة لتعدد الآراء في مجال الإفصاح المحاسبي وكذلك الصعوبات الكثيرة المتعلقة بتطبيق هذه الآراء. تتناول الدراسة الحالية مشكلات تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية حتى يتحقق لمستخدمي القوائم المالية الفائدة القصوى منها تحقيقاً للهدف الذي أعدت من أجله مما يساعد الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية على تدقيق المعيار بما يجعله يؤدي الغرض من إصداره وهو تنظيم مخرجات النظام المحاسبي .

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- 1) من هم المستفيدين من الإفصاح المحاسبي في الوقت الحاضر؟
- 2) ما هو دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمتخذي القرارات؟

- 3) هل يجب الإفصاح عن جميع المعلومات أم يجب أن نراعي نوعية . المعلومات ؟

فرضيات البحث:

يعمل البحث على اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- 1) تخدم أهداف الإفصاح المحاسبي متخذي القرارات خارج المنشأة بصورة تقلل كثيراً من مخاطر عدم التأكد .
- 2) يساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتبعين لإقتصاديات الوحدة في إتخاذ القرارات المناسبة .

(3) إستخدام القوائم المالية الحالية لا يساعد في الإفصاح المناسب .

منهجية البحث:

سوف يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من خلال الحصول على البيانات من المصادر الثانوية وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات لجمع البيانات والمعلومات من المصادر الأولية ، بالإضافة للمنهج الإحصائي في تحليل البيانات واختبار مدى صحة الفروض

حدود البحث:

تقتصر الدراسة الحالية على القوائم المالية المنشورة لبعض شركات المساهمة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية ، عن الفترة المالية للعام 2007 م .

هيكل البحث:

سوف يقسم البحث إلى مقدمة و ثلاثة فصول بالإضافة للخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات ومقترحات لأبحاث إضافية حيث تحتوي المقدمة على الإطار المنهجي و الدراسات السابقة .

أما الفصل الأول يتناول نظم المعلومات والقوائم المالية ويقسم إلى مبحثين يتناول المبحث الأول المحاسبة المالية والمبحث الثاني فيتناول مفهوم القوائم المالية.

والفصل الثاني يلقي الضوء على الإفصاح المحاسبي و معيار العرض و الإفصاح العام في المملكة العربية السعودية ، ويقسم إلى مبحثين ، تم تخصيص الأول لموضوع الإفصاح من حيث المفهوم و المقومات الأساسية ، و أنواعه و مشكلاته . بينما يتناول المبحث الثاني مقدمة عن معايير المحاسبة في جزئه الأول ، بينما يحتوي الجزء الثاني منه على دراسة نظرية لمعيار العرض و الإفصاح العام السعودي .

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لعرض نتائج تحليل الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على القوائم المالية لعينة من الشركات السعودية .

ثانياً : الدراسات السابقة

يهتم هذا الفصل بعرض للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء كانت نظرية أم تطبيقية. وكانت أهم الدراسات في هذا الموضوع ما يلي.

دراسة سنغفي وديزاي (Singhvi and Desai 1971) ⁽¹⁾

وفيها قام الباحثان بدراسة عن نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية لعدد من الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شملت الدراسة (100) شركة من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بنيويورك، وكذلك تضمنت العينة (55) شركة أخرى غير مسجلة، وكان هدف الدراسة بيان العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير السنوية.

وانتهى الباحثان إلى نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تتأثر بعدد من المتغيرات، أهمها: حجم الشركة (والذي تم قياسه بحجم الأصول)، وعدد المساهمين، ومعدل العائد الداخلي للاستثمار.

دراسة تشاندرا (Chandra 1973) ⁽²⁾

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى أدلة تجريبية لكفاية الإفصاح في التقارير السنوية للشركات، ومعرفة إن كان هنالك موافقة جماعية على مضمون هذه التقارير من قبل من يصادقون على تقارير الشركات أي المحاسبين ومن يستخدمونها أي محلي الأوراق المالية. صمم الباحث استبيان يحتوي على 58 بنداً وأرسله بالبريد إلى محاسبين قانونيين، ومحلي الأوراق المالية بصفتهم مستخدمين للقوائم المالية، وينوبون عن المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.

تضمن الاستبيان قائمة بنود المعلومات الهامة التي يتكرر استخدامها وهي:

⁽¹⁾ Singhvi - S. and Desai (Empirical analysis of the quality of corporate and financial disclosure) Accounting Review - 1971-p129 .

⁽²⁾ - تغريد عدنان أبو الفرج (مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية) جامعة الملك عبد العزيز -1994 ، رسالة ماجستير ، ص 22 .

1.	بنود الميزانية العمومية	2	بنود قائمة الدخل والأرباح المحتجزة.
3.	بنود بيانات أخرى	4	معلومات توجيهية أو نسب
5.	بنود تتعلق بالأسلوب المحاسبي المتبع	6	بنود تتعلق بالتنبؤات والإفصاحات الخاصة بالميزانية

وطلب من المشاركين تقييم مدى أهمية بنود المعلومات لقرارات الاستثمار بالأسهم باستخدام مقياس من خمس درجات، كما حدد لهم الاستبيان إن كانوا سيقومون هذه البنود بصفتهم معدين للمعلومات أو مستخدمين لها.

شارك في الاستبيان (600) شخص اختيروا عشوائيا من محاسبي شركات كبرى في أمريكا ، و (400) محلل مالي، ووردت إجابات من (498) من المجموع. وأتضح من تحليل النتائج الذي استخدم فيه اختبار T عند مستوى 5% أن المحاسبين عامة لا يقيمون أهمية المعلومات الخاصة بقرارات الاستثمار بالأسهم بنفس طريقة محلي الأوراق المالية لها. وقد أرجع الباحث أسباب هذا الاختلاف إلى:

- 1- عدم وجود اتصالات مؤثرة بين مجموعة مستخدمي المعلومات ومجموعة معديها مما يجعل المعلومات المحاسبية لا تستجيب لما يفضلها المستثمر.
- 2- وجود فجوة زمنية بين ما يحتاج إليه المستثمر وما يقدمه معد المعلومات، مما يجعل المعلومات متأخرة عن زمن الحاجة إليها.
- 3- تمسك المحاسبين بالنظام القائم والروتين، أكثر من محاولة التجريب والوصول إلى أفكار جديدة.

وأخيرا ألفت الدراسة بعض الضوء على طبيعة القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي لا يتفق محللو الأوراق المالية (المستخدمين) مع المحاسبين (المعدين) على أهمية المعلومات المعدة لها.

1- 3 دراسة بزبي (Buzbey 1974) (1)

حيث قام بإجراء دراسة تناولت تقييم التقارير السنوية لعدد مكون من (88) شركة أمريكية، وتم اختيار (38) عنصرا من العناصر التي يتعين الإفصاح عنها، كما تم تحديد الأهمية النسبية لهذه العناصر بناء على تقييم المحللين الماليين. وقد استهدفت الدراسة بيان مدى الإفصاح عن هذه العناصر في التقارير السنوية، وكشف العلاقة التي تربط بين أهمية العنصر ومدى الإفصاح عنه.

وقد جاءت دراسة بزبي مكملية لدراسات سابقة حول قياس مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة، باستخدام مؤشر الإفصاح وإن كان دراسته تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بأن الأوزان النسبية لبنود المعلومات تم تحديدها بناء على رأي عينة من المحللين الماليين من خلال الإجابة على استبيان وزع منه 500 نسخة على المحللين الماليين وبلغت الاستجابة (26%) .

أوضح بزبي أن الشركات التي درسها من بين الشركات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم التي تتراوح قيمة أصولها بين (2.9 - 149.5) مليون دولار . أظهرت دراسته أهمية القوائم المالية بصفة عامة للمحللين الماليين، إلا أن الكثير من المعلومات المالية التي عبر المحللون عن أهميتها لا تتضمنها القوائم المالية. خلص الباحث إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين المحاسبين والمحللين الماليين على درجة أهمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها. دراسة فيرث (Firth 1978)⁽¹⁾

كان الهدف من الدراسة فحص أهم العناصر التي يتعين الإفصاح عنها في التقارير السنوية، وبيان مدى أهميتها من وجهة نظر المحللين الماليين ومراقبي الحسابات والمديرين والبنوك. وشملت الدراسة (75) عنصرا من العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وتم تطبيقها على عينة مكونة من (75) شخصا.

خلص الباحث أن هناك تطابقا في وجهات النظر بين المديرين ومراقبي الحسابات وحول الأهمية النسبية للعناصر المختارة، بينما تطابقت وجهات نظر المحللين الماليين والبنوك حول الأهمية النسبية لهذه العناصر وإن اختلفت وجهات نظر المديرين ومراقبي الحسابات. دراسة فيرث (Firth 1979)⁽²⁾

درس الباحث هنا درجة الإفصاح في التقارير السنوية لعدد من الشركات البريطانية. وانتهى الباحث إلى أن الشركات تعتمد إلى الإفصاح عن معلومات أقل عن تلك التي نادى بها قانون الشركات الإنجليزي.

⁽¹⁾Firth -M. -(Study of the consensus of the perceived importance of disclosure of individual items in corporate annual reports) International journal of accounting - fall 1978-pp58-78 .

⁽²⁾Firth M.(The disclosure of information by companies) International journal of management science - 1979-pp129-135 .

في دراسة أخرى في نفس العام أشار (فيرث *Firth*) إلى وجود عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح أهمها: حجم الشركة، التسجيل بسوق الأوراق المالية، درجة المراجعة الخارجية، زيادة رأس المال.

دراسة ماكنالي وإنج وهاسلدلين (1) (*Mcnelly. Eng. and Hasseldine 1982*) هدف الباحثون إلى دراسة العلاقة بين درجة الإفصاح والعوامل المؤثرة عليها. وشملت الدراسة عددا من سماسة الأوراق المالية والمحللين الماليين بنيوزيلندا. خلص الباحثون إلى أن هناك اختلافا بين كل من سماسة الأوراق المالية والمحللين الماليين، بالنسبة للمعلومات المراد الإفصاح عنها وكذلك العوامل المؤثرة عليها. دراسة (بلكاوي) (2)

حيث قام بدراسة تتعلق بمدى اتفاق مجموعات مختلفة من المستفيدين حول معنى الإفصاح ومتطلباته.

انتهى الباحث إلى عدم الاتفاق بين مراقبي الحسابات والمحللين الماليين ومديري الشركات على عدد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

دراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية (3) (*IASC 1995*)

حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS معيارا عن الأدوات المالية: العرض والإفصاح رقم 32، وقد هدف المعيار إلى الإفصاح والعرض عن الأدوات المالية لمساعدة مستخدمي التقارير على الآتي

- (1) فهم واستخدام القوائم المالية والتوضيحات المعروضة وغير المعروضة.
- (2) فهم واستخدام الميزانية وأدواتها. والوضع المالي للشركة والتدفقات المالية.
- وقد قسم المعيار إلى العرض والإفصاح عن الأدوات المالية إلى:
 - العرض: ويهتم بأنواع تقسيمات الطرق المحاسبية وذلك من خلال:
 - (1) عرض الأصول والخصوم ومكوناتها.
 - (2) إظهار الأصول والالتزامات المالية بقيمة كل منها بشكل قانوني أو كفرق مالي بينهما.
 - الإفصاح: ويهتم بالحقائق وتأثيرها على القيم مثل والسياسات المحاسبية وذلك من خلال..

(1)Mcnelly G Lee Eng and C. Hasseldine (Corporation financial reports In New Zealand) Accounting and business research .1982-pp11-21.

(2)Belcaoui-A (Is there consensus of disclosure?) C.A Magazine -may 1979-p44 .

(3) تغريد عدنان أبو الفرج ، مرجع سابق ، ص 17 .

- (1) الإفصاح عن الفترات والشروط والسياسات المالية و المحاسبية.
 - (2) مخاطر معدل الفائدة.
 - (3) مخاطر الديون.
 - (4) القيمة العادلة للأصول والالتزامات.
 - (5) العمليات المستقبلية التي لها تأثير على الربح والخسارة للفترة.
 - (6) التغير في القيمة العادلة للأصول الحالية والالتزامات كدخل أو مصروف للفترة.
- وتستفيد الدراسة الحالية من المعيار 32 بدارستها للمعلومات المحاسبية والتي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأصول والخصوم وطريقة عرضها.
- دراسة معايير المحاسبة المتعارف عليها (*GAAP 1996*)⁽¹⁾
- تتطرق الدراسة لأهم متطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها (*GAAP*) في الولايات المتحدة وهذه المتطلبات هي:
- (1) الإفصاح عن الملاحظات في القوائم المالية للتأكيد على أن كل المعلومات متوفرة لكل المستثمرين.
 - (2) الإفصاح عن عدم التأكد في المدى الطويل والقصير مع التأكيد على تاريخ القوائم المالية وعلاقتها بطبيعة العمليات المؤثرة في الميزانية.
 - (3) إضافة ملاحظات المراجع.
 - (4) ملاحظات وتوقعات الإدارة.
 - (5) تقدير احتياطات الربح والخسارة والظوارئ.
 - (6) لابد من الإفصاح عن أي معلومات يمكن أن يكون لها تأثير على نتيجة الشركة من ربح أو خسارة.
- وتستفيد الدراسة الحالية من دراسة (*GAPP*) باهتمامها بدراسة مدى ملائمة الإفصاح عن معظم المتطلبات السابقة بالنسبة للشركات السعودية.
- في سوريا (هاني سليمان عام 1998)⁽²⁾

(1) المرجع السابق ، ص 17 .

(2) هاني سليمان ، (قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها) ، جامعة حلب ، رسالة ماجستير ، 2001 ، ص 21 .

هدف الباحث إلى دراسة الإفصاح المحاسبي في سوريا، حيث توصلت الدراسة إلى أن قائمة المركز المالي والحسابات الختامية لم تعد كافية لأغراض الإفصاح المحاسبي المعاصر واعتبار قائمة التدفقات النقدية من القوائم الختامية الواجب إعدادها. من التوصيات التي أوجدتها الدراسة ضرورة إيجاد سوق للأوراق المالية في سوريا وهذا ما يحقق كثيرا من التطور لدى المجتمع المالي.

دراسة هوارد (Haward 1990)⁽¹⁾

درس الباحث هنا بعض الأخطاء الشائعة في القوائم المالية من خلال دراسته لرأي منظمة مونتانا (Montana Society) لمراجعة القوائم المالية وما وجدته من أخطاء شائعة في عرض القوائم المالية والإفصاح عنها، ومن هذه الأخطاء:

(1) الديون طويلة الأجل لا بد من إظهار قيمة الدين والفائدة المتراكمة ومقدار ما يسدد منه لمدة خمسة سنوات على الأقل في الميزانية.

(2) الأطراف ذات العلاقة، مثلا استخدام مبنى بدون إيجار لا بد من الإفصاح عنه في التقرير.

(3) الشهرة نجد أن بعض الميزانيات تظهرها كأصل بدون تحديد كيفية قياسها

(4) لم يظهر اعتماد المحاسب في كل صفحة من القوائم المالية.

وتهتم دراستنا الحالية بالمشكلات التي تصاحب الإفصاح في القوائم المالية، وعلى ذلك فإن معرفة أخطاء عرض البنود السابقة ومقترحات تصحيحها في دراسة هوارد لها أهمية في دراستنا الحالية.

دراسة الدكتور باستينا (Pastena 1975)⁽²⁾

حيث قام بإعداد الدراسة وذلك للوقوف على مدى احتواء التقارير المالية الصادرة من الشركات الأمريكية للعناصر غير العادية، والتي أقرتها لجنة الرقابة على بورصة الأوراق المالية بالمنشور المالي رقم (138) ، وقد اختار باستينا(68) شركة مسجلة في الملحق الصناعي في الفترة ما بين فبراير وديسمبر عام (973)، وقد أصدرت هذه الشركات (121) تقريرا ماليا خلال الفترة .

أوضحت الدراسة أن البنود التي ظهرت في تقارير الشركات عن فترة الدراسة تتضمن التالي

:

(1) تغريد عدنان أبو الفرج ، مرجع سابق ، ص 15 .

(2)Victor .S. Pastena and A.J Lurie(How promptly do corporation disclosure Their problem) sep/oct.1975-p55 .

- (1) أرباح أو خسائر البيع أو التخلص من بعض قطاعات الشركة.
- (2) أرباح أو خسائر بيع الاستثمارات في أسهم أو عقارات.
- (3) أرباح أو خسائر هبوط سعر الدولار بالنسبة للعملات الأجنبية.
- (4) تخفيض قيم الأصول مثل المخزون السلعي أو الأصول الثابتة.
- (5) القضايا القانونية ضد الشركة والتي تم تسويتها.
- (6) الأرباح أو الخسائر المقدرة للتخلص من بعض قطاعات الشركة.
- (7) التغيير في المبادئ والقواعد والسياسات المحاسبية المتبعة.
- (8) التعديل في الخسائر أو المخصصات التي تم تقديرها في سنوات سابقة.

وأوضحت نتائج الدراسة التي قام بها (باستينا) أن الإفصاح عن هذه العناصر في التقارير المالية لبعض الشركات لا يتماشى مع ما يتطلبه المنشور المالي رقم (138) ، كذلك أوضحت الدراسة عدم تمشي الشركات الأمريكية في الإفصاح عن هذه العناصر مع الإجراءات التي حددها القانون الأمريكي لعام 1934.

وتستفيد الدراسة الحالية من دراسة (باستيا) من خلال التعرف على مدى التزام الشركات السعودية بالعناصر الواردة في الدراسة، والتعرف على المشكلات التي تؤدي إلى عدم تطبيقها.

دراسة تركي (1985)⁽¹⁾

قام الباحث بدراسة حول متطلبات العرض والإفصاح العام وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية.

وخلص الباحث إلى أهمية التالي: قائمة الدخل المقارنة، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي، معلومات التنبؤ بالأرباح، المبيعات موزعة على خطوط الإنتاج، المبيعات موزعة حسب العملاء ، مصروفات البحث والتطوير، تحويلات العملات الأجنبية، مصروفات الصيانة والإصلاح، ومعلومات عن الضرائب والزكاة.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة وذلك من خلال الوقوف على متطلبات الإفصاح العام ومن ثم معرفة المشكلات التي تواجه تطبيقه في الشركات السعودية.

دراسة وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية (1986)⁽¹⁾

(1) تركي محمد عبد السلام ، (متطلبات الإفصاح العام وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية) ، كلية العلوم الإدارية ابريل 1985 ، ص 39 .

(1) وزارة التجارة ، أهداف ومفاهيم المحاسبة - الطبعة الأولى ، مطابع مرمر ، الرياض 1406 هـ 1986 .

أعدت وزارة التجارة بالمملكة دراسة بشأن أهداف ومفاهيم المحاسبة متضمنة معيار العرض والإفصاح العام، وهي الدراسة الأولى في العالم العربي لوضع إطار فكري معاصر للمحاسبة المالية. وقد عرض بيان أهداف المحاسبة بالتفصيل الاحتياجات المشتركة للمستفيدين من القوائم المالية. وعلاقة أهداف المحاسبة المالية بالإطار الفكري للمحاسبة في المملكة، وطبيعة المعلومات التي يمكن إنتاجها بواسطة المحاسبة المالية، وأهداف القوائم المالية ذات الغرض العام، ومحدودية استخدام القوائم المالية ذات الغرض العام.

كما تعرضت هذه الدراسة لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، وتم تقسيمها إلى :

1- متطلبات عامة تشمل العرض العام للقوائم المالية، والإفصاح العام المتعلق بالقوائم المالية.

2- متطلبات غير عامة تشمل متطلبات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة، ومتطلبات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية للشركات في مرحلة الإنشاء.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة بالتعرف على متطلبات معيار العرض والإفصاح العام حتى يتم اختباره على بعض الشركات بالمملكة.

دراسة البيوك (1987) (2)

كان الغرض من الدراسة شرح وتفسير معيار العرض والإفصاح العام، وأوضح الباحث أن هذا المعيار يتناول موضوعين هما: العرض العام، والإفصاح العام، وبين أهميتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بأنهما يتناولان المتطلبات الأساسية المتعلقة بعرض البيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية والإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، وقد شمل هذا المعيار عدة معايير محاسبية في شكل معيار واحد.

حدد الباحث المستفيدين من هذا المعيار مثل: المنشأة المالية، والمحاسبين القانونيين، ومستخدمي القوائم المالية. كما أكد الباحث أن المعيار تم إصداره ليطبق على كافة المنشآت التي تهدف إلى تحقيق الربح بغض النظر عن شكلها القانوني، سواء كانت: فردية، تضامنية، محدودة، أو مساهمة.

دراسة (تركي 1988) (1)

(2) البيوك - عطا محمد ، معيار العرض والإفصاح العام ، الطبعة الأولى ، مطابع نجد الرياض 1987 .

(1) مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة ، يوليو 1992 ، العدد 75 ، ص 140 .

تناول الباحث ما أثير حول التقارير المالية من تساؤلات تتعلق بالأهداف التي أعدت من أجلها، ومدى توفيرها للمعلومات المالية للمستفيدين منها، ونوعية هذه المعلومات، في محاولة لعرض المعلومات المالية بطريقة غير الطريقة التقليدية، وقد ظهرت له المشكلة في عدم فاعلية التقارير المالية المنشورة كموصل جيد للمعلومات المالية، وتساءل عن مدى تحقيق التقارير المالية للهدف المتوقع منها.

وقد رأى أن درجة فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمستفيدين منها يمكن الحكم عليها في ضوء المؤشرات التالية:

- مدى اعتماد المستفيدين على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات.
 - مدى قراءة كل جزء من أجزاء التقارير المالية من جانب المستفيدين
 - مدى فهم التقارير المالية.
- طبق الباحث هذه المؤشرات على دراسات أجريت في إنجلترا وأستراليا للوصول إلى نتائجه، وقد توصل إلى:
- أن القوائم المالية تعد مصدرا مهما للمعلومات وتستخدم في اتخاذ القرارات.
 - أن نسبة كبيرة من المستفيدين تقرأ أجزاء من القوائم قراءة كاملة أو مختصرة، وأن نسبة قليلة لا تهتم بقراءتها.
 - اختلاف النتائج لمدى فهم التقارير ووجود علاقة طردية بين قراءة التقارير وفهمها.
- ومن ثم تناول الباحث مشاكل الإفصاح في التقارير المحاسبية ولخصها في مشاكل متعلقة بالفروض والطرق المحاسبية، ومحتويات التقارير المالية، واللغة التي تعد بها التقارير. ثم دعا إلى تبسيط وتطوير التقارير المالية.
- وأنهى الباحث دراسته بعرض التطور في القوائم المالية في المملكة العربية السعودية وخلص إلى أن التقارير المالية لا زالت مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات للمستخدمين لها، ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وإن شابها بعض القصور مما يوجب على المحاسبين السعوديين تطوير وتحسين درجة الإفصاح في هذه التقارير ورفع درجة فاعليتها كموصل جيد للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

دراسة (توفيق 1989) ⁽¹⁾

(1) تغريد عدنان أبو الفرج ، مرجع سابق ، ص 34/33 .

تناول الباحث في هذه الدراسة قضيتين هما: مدى وفاء معيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية باحتياجات المستفيدين الرئيسيين من القوائم المالية في المملكة، وتقييم مدى تطبيق الشركات المساهمة السعودية لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام. وفي دراسته للقضية الأولى حدد الباحث المستفيدين الرئيسيين من التقارير المالية في المملكة في الفئات التالية والتي قام بتوزيع قائمة الاستقصاء عليها:

1- قطاع المستثمرين الحاليين والمرقبين وشمل الغرفة التجارية كبديل لتمثيل المستثمرين الحاليين، والمركز الاستشاري للاستثمار والتمويل في الرياض باعتباره يقدم أكبر الخدمات الاستشارية للمستثمرين الحاليين والمنتظرين، وقد أدخل في العينة كبديل لتمثيل المستثمرين المرقبين

2- قطاع المقرضين الحاليين والمرقبين، وشمل قطاع البنوك التجارية (الأهلي التجاري، والعربي الوطني) وقطاع صناديق التنمية.

3- قطاع إدارة الشركات (الشركة الوطنية للتنمية الزراعية - نادك - والشركة السعودية للصناعات الأساسية - سابك - باعتبارهما تعينان بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام، وشركة حائل للتنمية الزراعية وشركة تبوك للتنمية الزراعية) .

4- وزارة التجارة حيث وزع ثلاثة قوائم استقصاء ضمن إدارة الشركات المساهمة بالوزارة.

5- مصلحة الزكاة والدخل باعتبارهما الجهة الفاحصة لحسابات وإقرارات الشركة.

6- ديوان المراقبة العامة.

وقام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على عينة البحث تشمل على (59) بندا صنف

تحت (10) مجموعات:

الأولى: للقوائم المالية والحسابات الختامية ومعظمها من متطلبات المعيار.

الثانية: لتحليل رقم الدخل حسب متطلبات المعيار.

الثالثة: إيضاحات القوائم المالية المتعلقة بالأسهم وقيمتها السوقية ومتوسط

دخلها وسياسة توزيع أرباحها.

الرابعة: إيضاحات حول النشاط الإنتاجي والبيعي.

الخامسة: إيضاحات المعلومات المالية وتتناول تكلفة الأصول واستهلاكاتها،

والديون المشكوك في تحصيلها، والمبيعات بعملات أجنبية، ونفقات الصيانة

والضرائب.

السادسة: إيضاحات الطرق والسياسات المحاسبية الهامة وأثارها.

السابعة: إيضاحات المخزون.

الثامنة: إيضاحات العاملين.

التاسعة: إيضاحات عامة أخرى حول التغير في تكوين الوحدة المحاسبية

والتنظيم الداخلي والنشاط التسويقي واستخدام الحاسب الآلي .

العاشرة: إيضاحات التنبؤ حول أداء الشركة ومصرفاتها الرأسمالية وخسائرها المحتملة والإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

وقد كان مصدر هذه البنود معيار العرض والإفصاح العام ومتطلبات مجلس مبادئ المحاسبة (APB) وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالإضافة إلى بنود العرض والإفصاح العام الواردة في الدراسات السابقة والبنود الواردة في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة خلال العامين الأخيرين عقب إصدار المعيار.

استخدم الباحث مقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعرض الأوزان الترجيحية للبنود، بالإضافة إلى استخدام مقياس لالتواء والمدى لكل بند إفصاح، كما استخدم الترتيب التنازلي للأهميات النسبية التي خصصها كل قطاع من المستفيدين على حدة لكافة بنود العرض والإفصاح العام. ومن ثم درس الباحث تحليل التباين بين المتطلبات الميدانية للقطاعات الرئيسية للمستفيدين بشأن العرض والإفصاح العام ومن ثم قام بتقييم الاحتياجات الحالية والمستقبلية لبنود العرض باستخدام الأوزان التي تم تخصيصها لكل بند ومن ثم حساب الوسط الحسابي لها.

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية لمجموعة القوائم المالية والحسابات الختامية أن المستفيدين يولون أهمية كبيرة للحسابات الختامية وقوائم الدخل، وكان أدنى اهتمام لهم بقائمة التدفق النقدي، وفي مجموعة تحليل رقم الدخل كان أكبر اهتمام لهم ببند دخل الأعمال الرئيسية، ولم يوجد تباين واضح بين دخل الأعمال الرئيسية ودخل الأعمال الأخرى. وبالنسبة للمعلومات المتعلقة بالأسهم كانت أعلى أهمية لبند سياسة المنشأة في توزيع الأرباح، وفي مجموعة إيضاحات المعلومات المالية كان أكبر لهم بتكلفة الأصول، ثم بيان الديون المشكوك في تحصيلها، وفي بند الطرق والسياسات المحاسبية كان أدنى اهتمام ببند أسس إعداد القوائم المالية والموحدة، لكنه شكل أهمية خاصة لديوان المراقبة العامة وإدارة المنشأة.

بينت الدراسة أن البنود التي يحتاج إليها المستخدمون في الوقت الحاضر هي قائمة التدفق النقدي ، وسياسة المنشأة في توزيع الأرباح، وسياسة وأهداف المشروع، وبيان الديون المشكوك في تحصيلها، ومكافآت ومخصصات ترك الخدمة، ونفقات تعيين وتدريب القوى العاملة. أما البنود إلى

يحتاج إليها مستخدم القوائم المالية مستقبلاً فهي القيمة السوقية للسهم، ومتوسط دخل السهم، وإيراد المبيعات، والدخل عن العمليات الأجنبية، وخسائر ومكاسب العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية، وفروق إعادة التقييم، وقروض صناديق التنمية والإعانات. أما القضية الثانية في الدراسة وهي مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في التقارير المالية للشركات المساهمة فقد شملت عينة البحث 26 شركة مساهمة سعودية تعتبر من أكبر وأهم الشركات بالنسبة لرأس مالها.

قد أظهرت الدراسة أن 68% من الشركات التي شملتها العينة تلتزم بمتطلبات العرض والإفصاح العام، وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الأسباب التي تحول دون تطبيق العرض والإفصاح العام في الشركات السعودية.

دراسة يمانى - بهجت (1989) ⁽¹⁾

قدمت هذه الدراسة عرضاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية الذي صدر بقرار وزير التجارة السعودي رقم (992) وتاريخ 1406/02/28 هـ ، باعتباره مع أهداف ومفاهيم المحاسبة مرجعاً رسمياً يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بالعمل في المملكة العربية السعودية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم الجوانب النظرية لموضوع الإفصاح في بلد متطور كالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك كثيراً من الاتساق في معظم الجوانب النظرية التي تناولتها الدراسة لا سيما فيما يتعلق بتحديد الفئات الرئيسية التي تصدر القوائم المالية ذات الغرض العام لخدمتها وتحديد الهدف الذي تصدر من أجله تلك القوائم وقد تم تحديد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتبين والموردين والعملاء بأنهم يمثلون الفئات الرئيسية المستخدمة للقوائم ذات الغرض العام.

هذا ويمكن القول بأن هذه الدراسة قدمت عرضاً عاماً لمعيار العرض والإفصاح العام في حين أن الباحث يتعرض لدراسة معيار العرض والإفصاح العام ولكن بغرض التعرف على المشكلات التي تواجه تطبيقه، وذلك خدمة لأغراض المستفيدين من القوائم المالية.

دراسة بهجت ويمانى (1990) ⁽¹⁾

⁽¹⁾ مجلة الإدارة العامة ، مرجع سابق ، ص 157 .

⁽¹⁾ تغريد عدنان أبو الفرج ، مرجع سابق ، ص 38 .

في هذه الدراسة تناول الباحثان الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس الأثر الذي يمكن أن يحدثه جعل معيار العرض والإفصاح العام إلزاميا على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية.

لخصت الدراسة المعيار على شكل البنود التي يجب الإفصاح عنها ثم درست القوائم المالية لعينة من الشركات المساهمة لمعرفة مدى الإفصاح عن هذه البنود قبل صدور المعيار، وقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من البنود التي لا يتم الإفصاح عنها بنسب متفاوتة وبالتالي فإن صدور المعيار وجعله إلزاميا سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية ومن نتائج الدراسة:

- 1- إبراز الأصول المتداولة في مجموعات حسب طبيعتها وكذلك إبراز الخصوم المتداولة في مجموعات حسب نوعيتها.
 - 2- زيادة اهتمام الشركات المساهمة ومراجعي الحسابات بتحسين مستوى الإفصاح في قوائمها المالية.
 - 3- هناك إضافات متوقعة في تطبيق المعيار في مستوى العرض والمحتوى للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية.
 - 4- هناك معلومات يجب أن تحتوي عليها القوائم المالية ليتمكن مستخدمو هذه المعلومات من اتخاذ قرارات سليمة منها الديون المعدومة، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والمخزون التالف، ومخصص هبوط أسعار البضاعة ، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
- وتتناول هذه الدراسة الأثر لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، في حين يتناول الباحث مشكلات الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.
- دراسة تغريد (1997)⁽¹⁾**

هدف البحث إلى دراسة معيار العرض والإفصاح العام لمعرفة مدى ملائمة وكفاية بنود المعيار لخدمة قرارات الاستثمار بالأسهم في المملكة العربية السعودية.

(1) تغريد عدنان أبو الفرج (مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية)

وحتى يتحقق الهدف من البحث، قامت الباحثة بعمل استبيان شمل سؤالين رئيسيين، أحدهما أختص ببنود المعيار لمعرفة وجهة نظر العينة في ملائمتها للمستثمرين، والآخر أشتمل على بنود المعلومات التي لم يتطلبها المعيار ولكنها وردت في عدد من المصادر تشمل قواعد المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية (*FASP*) ومجلس مبادئ المحاسبة (*APB*)، وهيئة تداول الأوراق المالية (*SEC*).

توصل البحث إلى عدم كفاية بنود المعيار لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم، فبينما هدفت الباحثة إلى معرفة ملائمة المعلومات لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم، فإن الدراسة الحالية تحاول الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الباحثة ولكن بغرض التعرف على مشكلات عرض المعلومات في القوائم المالية، ومما لا شك فيه أن المستثمرين في الأسهم من أهم المستفيدين من عملية الإفصاح.

هذا وسيقوم الباحث بتضمين استقصاء الدراسة ببنود المعلومات التي أكدت علي أهميتها الدراسات سائلة الذكر وذلك بغرض التعرف على مشكلات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في المملكة العربية السعودية ومن ثم مدى ملائمة وكفاية معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة.